جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

المتابعات العلمية

الحلقة الرابعة

الثلاثاء 2018/1/2

عرض تقرير

البيئة العالمي 2016

الصادر عن الأمم المتحدة

عقد معهد التخطيط القومي الحلقة الرابعة

"لنشاط المتابعات العلمية"

يوم الثلاثاء الموافق 2018/1/2

بقاعة الأستاذ الدكتور/ إبراهيم حلمي عبد الرحمن بالدور السابع

حيث تم عرض تقرير البيئة العالمي 2016

الصادر عن الأمم المتحدة

المتحدث: د. منى سامي

مدرس بمركز التخطيط والتنمية البيئية بالمعهد

المنسق الرئيسي: أ.د. عزيزة عبد الرزاق

المنسق المساعد: د. سحر البهائي

معهد التخطيط القومي- تقاطع ش صلاح سالم مع ش الطيران – مدينة نصر- القاهرة – ص ب 11765

www.inplanning.gov.eg

INP.Technicaloffice@ inp.edu.eg

phone:(+202) 22627372 –22634040

Fax:24011398 – 22634747

مقدمة عن التقرير:

عُقدت الحلقة الرابعة من نشاط المتابعات العلمية للعام الأكاديمي 2018/2017، والذي يعقد بشكل شهرى في الثلاثاء الأول من كل شهر في تمام الساعة العاشرة صباحاً. وتضمنت الحلقة الرابعة عرض لتقرير البيئة العالمي 2016 والصادر عن الأمم المتحدة قدمته د. منى سامي. وتضمن العرض المحاور التالية:

- منهجية التقرير
- الإطار العام لتقرير البيئة العالمي 2016 والصادر عام 2017
- محتويات التقرير وعناصره ومؤشرات الأداء البيئي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
- مصادر التمويل والدول المساهمة في صندوق البيئة 2016
- أولويات أهداف التنمية المستدامة 2030 في برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2016
- بعض مؤشرات الأداء البيئي في مصر والدول العربية
- التحديدات والتهديدات
- الدروس المستفادة
- رؤية مستقبلية لبحوث البيئة

منهجية التقرير

تم استعراض منهجية التقرير التي تم اتباعها والتي يمكن سردها في النقاط التالية:

- اعتمد التقرير الصادر عام 2017 على منهجية السرد الوصفي عبررسائل قصيرة.
- تضمن التقرير بيانات عام 2016.
- اعتمدت المقارنة بالتقرير على بيانات عام 2015 والذي كان أكثر تفصيلاً وتضمن كلا من المنهجية الوصفية مع بعض الإحصائيات.
- تم تقسيم التقرير إلى محاور ومجالات، حيث اشتمل على7 محاور، 32 مجال لكل محور.
- ذكر التقرير بعض الأحداث سواء الإيجابية أو السلبية ودور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في حلها.
- ركز التقرير بشكل رئيسي على أحد أهداف التنمية المستدامة وهو "بناء شراكات جديدة".

❖ افتقر التقرير من ناحية أخرى الي الإحصائيات للمقارنة بين الدول فيما يتعلق بمحاوره المختلفة نظرا لإنشاء منبر تفاعلي إلكتروني Platform لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على شبكة الإنترنت Online، والذي يتيح تلك الإحصائيات 2015.

الإطار العام لتقرير البيئة العالمي 2016

(1) تغير المناخ

ركز هذا المحور على مكافحة تغير المناخ من خلال:

- القدرة على التأقلم مع تأثيرات تغير المناخ وذلك عن طريق دعم البلدان في استخدام النهج القائم على النظام الإيكولوجي للتكيف وبناء القدرة على مجابهة آثار تغير المناخ.
- تحقيق نمو منخفض الانبعاثات من خلال دعم البلدان على الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة واعتماد الطاقة المتجددة وزيادة كفاءة الطاقة والحد من تلوث الهواء.
- خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها من خلال تمكين البلدان من اغتنام الفرص الاستثمارية التي تقلل من هذه الانبعاثات.

وفي هذا الصدد يلاحظ تمكين 20 دولة لتنفيذ برنامج Climate resilience عام 2015 منها أفغانستان وبنجلاديش، كما تم تمكين 45 منها أنغولا وأنتيغوا عام 2016 لتنفيذ البرنامج السابق، كما تعهد المجتمع الدولي خلال اجتماع باريس بتقديم ما يزيد عن 10 مليارات دولار إلى مبادرة الطاقة المتجددة في أفريقيا التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

ويوضح الجدول التالي أهم نتائج المقارنة لهذا المحور.

محور تغير المناخ Climate Change	
2015	2016
تمكين 20 دولة لتنفيذ برنامج Climate resilience using ecosystem-based منها أفغانستان وبنغلاديش وتنزانيا.	تمكين 45 بلد منها ألبانيا وأنغولا وأنتيغوا لتنفيذ برنامج Climate resilience
إجمالي التمويل الثنائي والمتعدد الأطراف الذي يستهدف التكيف مع آثار تغير المناخ في البلدان النامية بلغ 18.4 مليار دولار.	دعم 6 دول أفريقية في اكتشاف احتمالات تطبيقها لمصادر الطاقة الجديدة بالاضافة الي مساعدة 8 دول اخري في تطبيق تكنولوجيا الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة.
تعهد المجتمع الدولي خلال اجتماع باريس بتقديم مايزيد عن 10 مليارات دولار إلى مبادرة الطاقة المتجددة في أفريقيا التي يدعمها برنامج الامم المتحدة للبيئة.	الاستمرار في دعم 64 دولة في تطبيق استراتيجيات خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، حيث انتهت كلاً من الكنغو والإكوادور وبيرو وسيريلانكا من تطبيقها.
تسريع الدعم المقدم إلى 64 دولة لمساعدتها لتصبح أكثر جاهزية لنهج خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، بزيادة مقارنة بنحو 48 دولة في ديسمبر2013.	

(2) الكوارث والنزاعات

يهدف هذا المحور لتقليل التهديدات البيئية إلى آدنى حد ويتضمن مجالين:

- **تقليل المخاطر من خلال تحسين قدرة البلاد لاستخدام الإدارة البيئية للوقاية من مخاطر الكوارث الطبيعية والصناعية.**
- **الاستجابة والإنعاش من خلال دعم البلدان في فترة ما بعد وقوع الكارثة أو النزاع لمعالجة المخاطر البيئية.**

وهنا نلاحظ استجابة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة للأزمات ودعم عملية الإنعاش في 19 بلداً وكان من بينها العراق والإكوادور وذلك عام 2016. كما تم دعم 22 بلداً خلال نفس العام لتقليل الكوارث الطبيعية والحوداث الصناعية والنزاعات.

ويوضح الجدول التالي أهم نتائج المقارنة لهذا المحور.

الكوارث والنزاعات Disasters and Conflicts	
2015	2016
✚ تم دعم 28 بلدا لتقليل مخاطر الكوارث الطبيعية والحوادث الصناعية والنزاعات. ✚ استجاب برنامج الأمم المتحدة للبيئة للأزمات ودعّم عملية الإنعاش في 22 بلداً والتي كان من بينها 10 حالات بيئية طارئة حادة. ✚ دشن برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدورة الإلكترونية المفتوحة الحاشدة وهي الدورة الأولى من نوعها في العالم بشأن الكوارث والنظم الإيكولوجية. قد وصلت إلى أكثر من 12 ألف شخص في 183 بلداً حول العالم.	✚ تم دعم 22 بلدا لتقليل مخاطر الكوارث الطبيعية والحوادث الصناعية والنزاعات منها افغانستان وبيرو وجنوب السودان. ✚ استجاب برنامج الأمم المتحدة للبيئة للأزمات ودعّم عملية الإنعاش في 19 بلداً والتي كان من بينها العراق والاكوادور. ✚ وفي إطار الدعم الطويل الأمد استفاد أكثر من عشرة ألف شخص من 20 قرية من أول حصاد ناجح في منطقة سد غديم الواقعة في شمال دارفور بالسودان.

(3) إدارة النظم الإيكولوجية

يهدف البرنامج لتحقيق رفاهية الإنسان مع الحفاظ على النظم الإيكولوجية الأرضية والمائية وإدارتها على نحو مستدام.

❖ البيئة الملائمة

مساعدة البلدان على دمج قيم وظائف النظم الإيكولوجية طويلة الأمد في أطر التخطيط والمحاسبة.

❖ إنتاجية النظم الإيكولوجية الأرضية والمائية

مساعدة البلدان على استخدام نهج النظام الإيكولوجي في إدارة النظم الإيكولوجية الأرضية والمائية.

❖ إنتاجية النظم الإيكولوجية البحرية

مساعدة البلدان على استخدام نهج النظام الإيكولوجي في إدارة النظم الإيكولوجية البحرية.

ولأن الهدف هو رفاهية الإنسان مع الحفاظ على النظم الإيكولوجية فقد تم تنفيذ نهج النظام الايكولوجي في 11 دولة عام 2016، كما تم تمكين 33 دولة من دمج استخدام نهج نظام إيكولوجي في مختلف القطاعات، كما دمجت 44 دولة النظم الإيكولوجية الصحية في سياستين على الأقل.

ويوضح الجدول التالي أهم نتائج المقارنة لهذا المحور.

إدارة النظم الإيكولوجية Ecosystem Management	
2015	2016
أكملت 17 بلدا –من إجمالي 61 بلدا تقييم لنظمهم الإيكولوجية من خلال اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي. استطاعت سبعة بلدان –بما في ذلك غواتيمالا، وكينيا، والولايات المتحدة –استخدام بيانات التقييم بشأن أولوية الخدمات الإيكولوجية في عملياتهم الوطنية بشأن المحاسبة والميزانية. دعّم برنامج الأمم المتحدة للبيئة 58 بلدا من أجل تمكين مختلف القطاعات من استخدام نهج نظام إيكولوجي . حدد مشروع برنامج الأمم المتحدة للبيئة المعني بحماية الخدمات الإيكولوجية المعروف باسم (ProEcoServ)، والذي تبلغ مدته أربع سنوات، ما يقرب من مليار دولار من المنافع السنوية في أربعة بلدان. ويهدف المشروع إلى دمج القيمة الاقتصادية للنظم الإيكولوجية في سياسات الحكومة .	تم تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي في 11 دولة منها البرازيل والفلبين. تمكن 33 دوله من دمج استخدام نهج نظام إيكولوجي في مختلف القطاعات. 44 دوله ادمجت النظم الإيكولوجية الصحية في سياستين على الأقل.

(4) الإدارة البيئية

يهدف هذا المحور تعزيز الإدارة البيئية من أجل تنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030 وذلك من خلال ثلاثة مجالات:

- **الاتساق والتآزر**

تحسين الطريقة التي تحقق من خلالها منظومة الأمم المتحدة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف اتساق السياسات.

- **القانون والمؤسسات**

تعزيز قدرات البلدان على وضع وإنفاذ الأطر القانونية والمؤسسية لمعالجة الأولويات البيئية.

❖ إدماج البيئة في عمليات التنمية

مساعدة البلدان على دمج البيئة في العمليات والخطط القطاعية والإنمائية.

وعند متابعة ما تم بشأن هذا المحور يلاحظ أنه تم توقيع 5 اتفاقات بيئية متعددة الأطراف عام 2016 للحد من جريمة الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، كما تم عقد 3 اتفاقات للتعاون والشراكة في مجال البيئة مع منظمات دولية أخرى مثل البنك الدولي بهدف تبني استراتيجيات ونظم إدارة بيئية رشيدة.

ويوضح الجدول التالي أهم نتائج المقارنة لهذا المحور.

الإدارة البيئية الرشيدة Environmental Governance	
2015	2016
✚ تعهد 32 بلداً باتخاذ اجراءات أكثر صرامة بشأن الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية. ✚ تم تمويل 30 مشروعاً بقيمة مليوني دولار من قِبل صندوق الفيل الأفريقي بغرض تحليل الآثار البيئية المترتبة على الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية ومنتجات الأحياء البرية. ✚ ساهمت مبادرة الفقر والبيئة، التي يديرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إدماج الأهداف البيئة التي تضمن مبادئ الاستدامة البيئي في السياسات والخطط والعمليات في 15 دولة. ✚ قامت 11 بلداً من خلال دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، باتخاذ تدابير قانونية ومؤسسية جديدة لتحسين تنفيذ الأهداف البيئية المتفق عليها دولياً.	✚ توقيع 5 إتفاقات بيئية متعددة الأطراف (تشمل تنزانيا وأنتيغوا) للحد من جريمة الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية. ✚ تم عقد 3 اتفاقات للتعاون والشراكة في مجال البيئية مع منظمات دولية أخرى (مثل البنك الدولي) بهدف تبني استراتيجيات ونظم إدارة بيئية رشيدة.

(5) المواد الكيميائية والنفايات

تهدف لضمان تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيمائية والنفايات

❖ البيئة التمكينية

دعم البلدان لبناء القدرات والسياسات المؤسسية لإدارة المواد الكيميائية والنفايات على نحو سليم

❖ المواد الكيمائية

مساعدة البلدان بما في ذلك المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة، لتنفيذ الإدارة السليمة المواد الكيميائية والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة.

❖ النفايات

مساعدة البلدان، بما في ذلك المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة، لتنفيذ الإدارة السليمة للنفايات والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة.

ولتحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات عالجت ثلاثة حكومات وتسعة مؤسسات تجارية وصناعية ومنظمة مجتمع مدني القضايا الكيماوية ذات الأولوية بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وذلك عام 2016.

كما أكد التقرير على أن العدد الإجمالي للبلدان التي وضعت أطر قانونية وتنظيمية بشأن استخدام مادة الرصاص في الدهانات إلى 66 بلداً بزيادة قدرها 7 بلدان خلال 2016.

ويوضح الجدول التالي أهم نتائج المقارنة لهذا المحور

المواد الكيميائية والنفايات Chemicals and Waste	
2015	2016
✚ عالجت 14 حكومة، 21 مؤسسة تجارية وصناعية، 12 منظمة مجتمع مدني القضايا الكيماوية ذات الأولوية. ✚ بلغ العدد الإجمالي للبلدان التي وضعت أطراً قانونية وتنظيمية بشأن استخدام مادة الرصاص في الدهانات 58 بلداً. ✚ اعتمدت 17 دولة سياسات تعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، وهو ما يتجاوز الرقم المستهدف لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لشهر ديسمبر عام 2015.	✚ عالجت 3 حكومة، 9 مؤسسة تجارية وصناعية ومنظمة مجتمع مدني القضايا الكيماوية ذات الاولوية بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ✚ وصل العدد الإجمالي للبلدان التي وضعت أطرا قانونية وتنظيمية بشأن استخدام مادة الرصاص في الدهانات إلى 66 بلدا بزيادة قدرها 7 بلدان خلال 2016. ✚ عالجت مؤسستان تجارية وصناعية،3 منظمة مجتمع مدني قضايا النفايات ذات الاولوية بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(6) كفاءة استخدام الموارد والاستهلاك والإنتاج المستدامين

تهدف إلى تسريع الانتقال للمجتمعات المستدامة:

- **سياسات البيئة التمكينية**

دعم البلدان لخلق بيئة سياسية مواتية لتشجيع كفاءة استخدام الموارد والاستهلاك والإنتاج المستدامين والتحول لمسارات الاقتصاد الاخضر.

- **القطاعات وسلاسل الإمدادات**

تعزيز قدرة الحكومات والشركات على تبني ممارسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين في القطاعات الرئيسية في جميع سلاسل الإمدادات العالمية.

- **أنماط الحياة والاستهلاك**

تعزيز قدرة البلدان والشركات والمجتمع المدنى والأفراد المستهلكين على اتخاذ خيارات مستنيرة للاستهلاك وأنماط الحياة المستدامة.

وقد أوضح التقرير في هذا الصدد أن عشر دول بدأت في تطبيق سياسة الاقتصاد الأخضر وخطط الاستهلاك والإنتاج المستدام، وأن 77 دولة من بينهم مصر والمغرب أخذت خطوات جادة في مجال سلاسل الإمدادات.

ويوضح الجدول التالي أهم نتائج المقارنة لهذا المحور

كفاءة استخدام الموارد والاستهلاك والإنتاج المستدامين Resource Efficiency	
2015	2016
تمكنت ثمانية بلدان وتسع مدن من وضع و/أو بدء تنفيذ سياسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين والاقتصاد الأخضر، بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وجود تحسن في ممارسة الادارة أو الاستراتيجيات في سلاسل التوريدات العالمية لعدد 140 دولة خلال عام 2015، وبذلك يصل الإجمالي إلى 222 دولة في هذا المجال.	طبقت 10 دول سياسة الاقتصاد الأخضر وخطط الاستهلاك والإنتاج المستدام. بالنسبة لمجال سلاسل الإمدادات Supply Chains هناك 27 دولة من بينهم مصر (الكيماويات) والمغرب (السياحة الفندقية) اخذت خطوات جادة في هذا المجال.

(7) البيئة قيد الاستعراض

تهدف لتعزيز صنع القرار القائم على الأدلة من خلال المعرفة المتكاملة عن طريق سد الفجوة بين منتجي المعلومات البيئية ومستخدميها من خلال:

- **التقييم**

تيسير صنع السياسات على الصعيد العالمي والإقليمي والوطنى من خلال إتاحة المعلومات البيئية على المنابر المفتوحة.

- **الإنذار المبكر**

التمكين من التخطيط الأفضل للسياسات التى تتضمن معلومات عن القضايا البيئية الناشئة.

- **إدارة المعلومات**

لتعزيز قدرة البلدان على توليد وتحليل واستخدام وتوصيل المعلومات البيئية والمعرفة والحصول عليها، تم تصميم المنبر التفاعلى الإلكتروني المبتكر لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 2015 لدعم التقييمات من خلال إتاحة البيانات والمعارف العالمية والإقليمية والوطنية ويشمل 192 دولة.

كما تم التعاون مع القطاع الإحصائي بالأمم المتحدة عام 2016 وباقي مؤسسات الأمم المتحدة لمساعدات الدول في تطوير قدرتها على إنتاج البيانات الإحصائية البيئية والإفصاح عن الأهداف العالمية المتفق عليها.

ويوضح الجدول التالي أهم نتائج المقارنة لهذا المحور

البيئة قيد الاستعراض Environment under Review	
2015	2016
تم تصميم المنبر التفاعلي الإلكتروني المبتكر لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لدعم التقييمات من خلال إتاحة البيانات والمعارف العالمية والإقليمية والوطنية ويشمل 192 دولة. ظهور أداة للإبلاغ الوطني عبر الإنترنت في 20 دولة (منها الامارات) لتسهيل وتعزيز تبادل البيانات وجمعها وتحليلها وإعداد التقارير.	تم التعاون مع القطاع الإحصائي بالأمم المتحدة وباقي مؤسسات الأمم المتحدة لمساعدة الدول في تطوير قدرتها على انتاج البيانات الاحصائية البيئة والافصاح عن الاهداف العالمية المتفق عليها.

التمويل والدول المساهمة في صندوق البيئة 2016

إجمالي مصروفات إيرادات صندوق البيئة بالمليون دولار

البيان	2015	2016
إجمالي الميزانية المقرر رصدها	619	339
إجمالي الايرادات	777	457
إجمالي المصروفات	796	511

ويوضح الجدول التالي الدول المساهمة وقيمة مساهمتها في صندوق البيئة

Top 10 Environment Fund contributors	
Germany	$8,405,033
France	$7,550,550
Netherlands	$6,358,200
United States of America	$6,063,730
Sweden	$5,054,036
Belgium	$4,440,800
United Kingdom	$4,050,090
Switzerland	$4,000,000
Norway	$3,000,000
Japan	$2,492,632

كما تم استعراض بعض مؤشرات الإداء البيئي في مصر والدول العربية والتي من أهمها:

- **تم توقيع 22 دولة عربية على اتفاقية باريس لتغير المناخ 2015 مما يدل على إدراك هذه الدول خطورة التغيرات المناخية وتأثيراتها السلبية على كلا من الأبعاد البيئية والاقتصادية.**

- ❖ أتخذت مصر مجموعة من التدابير للتكيف مع تغير المناخ والحد من آثارها السلبية ومنها تحديث وتفعيل استراتيجية التكيّف، وإعداد الخطة الوطنية للتكيّف مع التغيرات المناخية.
- ❖ بمقارنة استهلاك الفرد من الطاقة في المنطقة العربية وجد إنها أفضل قليلاً من المتوسط العالمي.
- ❖ تشير مؤشرات الطاقة في مصر عام 2014 إلى زيادة قدرات توليد الطاقة الكهربائية مقارنة بعام 2013.
- ❖ شكلت المناطق المحمية في المنطقة العربية حوالى 9.3% من مساحته الإجمالية، وهذه النسبة أقل من المتوسط العالمي.
- ❖ أظهر التقرير أن سوء الإدارة البيئية يعد من أولى أسباب تدهور البيئة في المنطقة العربية بصفة عامة وفي إدارة النفايات والمخلفات الصلبة بصفة خاصة.

ويوضح الجدول التالي أهم نتائج المقارنة على مستوى بعض مؤشرات الأداء البيئي بين الدول العربية ومصر

الدول العربية	مصر
تغير المناخ	
✚ وقعت 22 دولة عربية (ماعدا سوريا) على اتفاقية باريس لتغير المناخ 2015 بهدف إدراك دول المنطقة لخطورت التغيرات المناخية وتاثيراتها السلبية على كلا من الابعاد البيئية والاقتصادية. ✚ قدرت انبعاثات الغازات الدفيئة في الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية (0.33 كجم/1 دولار من الناتج المحلي الإجمالي) وهذا أقل بقليل من المتوسط العالمي. ✚ نصيب الفرد من انبعاثات الغازات الدفيئة في المنطقة العربية بلغ 5.3 طن متري، وهو أعلى من المتوسط العالمي. ✚ الاتجاه الإقليمي سلبي، مع زيادة قدرها 54.5%.	✚ تعد قضية التغير المناخي من القضايا التي تتعامل معها وزارة البيئة دوليا واقليميا ومحليا بالمشاركة في المفاوضات الخاصة بمواد اتفاقية المناخ 1992 وبروتوكول كيوتو 1997 وسبل تطبيقها من اجل تحقيق بيئة افضل للاجيال القادمة. ✚ تم اتباع آلية التنمية النظيفة واعتماد 25 مشروعا يحقق خفضاً سنوياً فعلياً يقدر بنحو 4.2 مليون طن ثاني أكسيد كربون مكافئ وباستثمارات قدرها 573 مليون دولار. ✚ اتخذت مصر مجموعة من التدابير للتكيف مع تغير المناخ والحد من آثارها السلبية، ومنها: ○ تحديث وتفعيل استراتيجية التكيف. ○ إعداد الخطة الوطنية للتكيف مع التغيرات المناخية. ○ إدماج التغيرات المناخية ضمن خطط التكيف القطاعية وخطة التنمية المستدامة. ○ إعداد مقترحات مشروعات التكيف للحصول على تمويلها من مخصصات التكيف في صناديق المناخ المختلفة.

الدول العربية	مصر
المياه والصرف الصحي	
✚ اتجاه معدلات السحب السنوي من المياه بالمنطقة العربية في ارتفاع متزايد يقدر بحوالي 12.6 %. وكان في مجلس التعاون الخليجي، زيادة 74.6 %. وأما المشرق العربي والمغرب العربي لم يظهرا أي تغيير ملموس. ✚ استطاعت المنطقة العربية الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية بالوصول إلى نصف السكان المحرومين من إمكانية الوصول إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة. الاتجاه الإقليمي العام كان ايجابي بنسبة (19.4%)، كما كان ايجابي في دول المشرق العربي (21.9%) والمغرب العربي (21.6 %). وكان التقدم أكثر وضوحاً في أقل البلدان نموا، بزيادة 35.7 %. ✚ لم تظهر أي تغييرات ملموسة في دول مجلس التعاون الخليجي، بعد أن كان أعلى معدل في التسعينات.	✚ تقدر إجمالي الموارد المائية بحوالي 64.4 مليار متر مكعب سنوي. ✚ تقدر إجمالي الاحتياجات المائية بمصر بحوالي 77.8 مليار متر مكعب سنوي، (الزراعة 63.25، الصناعة 1.5، الشرب والاستخدام المنزلي 10.55، فاقد بخر 2.5 مليار مترمكعب). ✚ تعاني مصر نقص في الموارد المائية تقدر بحوالي 13.4 مليار متر مكعب سنوياً. ✚ حد الفقر المائي العالمي يقدر ب 1000 متر مكعب لكل فرد للاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية. ✚ يعني أن الاحتياجات الفعلية للمياه لمصر تقدر بحوالي 92 مليار متر مكعب سنوياً وتزداد بنسبة الزيادة السكانية.
الطاقة	
✚ حصة استهلاك موارد الطاقة المتجددة في المنطقة العربية (0.2%) أسوأ بكثير من المتوسط العالمي. لكن شهدت المنطقة اتجاه إيجابي مؤخرا. حيث كانت القيم ضئيلة للغاية في جميع المناطق تحت الإقليمية في التسعينيات، الأمر الذي يفسر هذا الاتجاه الإيجابي النسبي. ✚ استهلاك الطاقة للفرد في المنطقة العربية (1,843 كغم من مكافئ النفط) أفضل قليلا من المتوسط العالمي. وهناك اتجاها منخفض بدرجة كبيرة في أقل البلدان نموا. ✚ إمكانية الحصول على الكهرباء في المنطقة العربية (86.2 %) أفضل قليلاً من المتوسط العالمي.	✚ قام المجلس الأعلى للطاقة في إبريل 2007 بالموافقة على إستراتيجية تهدف إلى زيادة نسب الطاقة المولدة من الطاقة المتجددة إلى (20%) بحلول عام 2020 وتعتمد إستراتيجية قطاع الكهرباء على تنوع مصادر الطاقة في مصر والتوسع في إستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة وترشيد إستخدام مصادر الطاقة التقليدية، وذلك في إطار التخطيط الإستراتيجي للطاقة في مصر. ✚ مؤشرات الطاقة في مصر خلال عام 2014 تشير إلى زيادة قدرات توليد الطاقة الكهربائية في مصر عن عام 2013 قدرها (2.0%).

الدول العربية	مصر
وعلاوة على ذلك، يمكن رؤية اتجاه ايجابي في المنطقة، وكانت أكبر زيادة مسجلة في أقل البلدان نمواً (38.8%).	
النظم الإيكولوجية	
✚ تمثل المناطق المحمية في المنطقة العربية (9.3% من مساحتة الإجمالية) وهي أقل من المتوسط العالمي. ✚ يمثل الغطاء النباتي في المنطقة العربية (2.84%) وهو أقل من المتوسط العالمي. ويعتبر اتجاها سلبي للمنطقة العربية (– 23%) الذي يرجع أساسا إلى الانخفاض في الغطاء النباتي في أقل البلدان نمواً (–33%).	✚ بلغ عدد المحميات الطبيعية في مصر والمعلنة 30 محمية وهي تمثل مايعادل 14.6% من المساحة الإجمالية لمصر. على سبيل المثال، تمثل النسبة الإجمالية للمناطق الهامة للطيور في مصر 34 منطقة والتي يتركز معظمها في شمال الدلتا وفي شمال وجنوب سيناء. ✚ يعد الغطاء النباتي من أهم عناصر الموارد الطبيعية والتي تساهم في الحد من التغيرات المناخية ومكافحة التصحر. وتولي وزارة البيئة اهتمام بزراعة الأحزمة الخضراء حول المدن. كما تشارك في مشروع الأحزمة الخضراء بالوطن العربي بالتنسيق مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمشاركة 22 دولة، منها مصر والسودان والصومال وجيبوتي وجزر القمر.
✚ تتمتع المنطقة العربية بما يزيد عن 30,000 كيلومتر من المناطق الساحلية، منها 18,000 كيلومتر مناطق مأهولة بالسكان. ✚ تتعرض البيئة الساحلية والبحرية للمنطقة العربية إلى آثار سلبية تؤثر على النظم الايكولوجية، والثروة السمكية، والتنوع البيولوجي الخاص بها. ✚ الأسباب الرئيسية لتدهور المناطق الساحلية في المنطقة العربية هي: ○ أنماط السياحة الغير مستدامة. ○ الممارسات السلبية لقطاع الصناعة من انبعاثات. ○ التخلص من المخلفات في مياه البحر وفي المناطق المكشوفة. ○ التخلص من المخلفات البلدية والصرف	✚ يبلغ طول السواحل المصرية من ثلاثة الاف كيلو متر منها 1150 كيلومتر على البحر المتوسط ممتد من السلوم غربا إلى رفح شرقا وحوالي 1850 كيلومتر تغطي سواحل البحر الاحمر. ✚ تقوم وزارة البيئة بتنفيذ برامج للرصد الفوري والتقييم بالتعاون مع المعاهد البحثية المتخصصة، وذلك لرصد وتحديد الملوثات ونوعيتها بهدف الحد من أثارها السلبية. ✚ تتمثل مصادر تلوث البيئة البحرية في مصر من الأنشطة البرية (صناعية، زراعية، حضرية، عمرانية) أو أنشطة من داخل البحار مثل: ○ عمليات الاستكشاف والتنقيب عن النفط والمعادن والغاز الطبيعي. ○ عمليات الصيد والشحن والتفريغ والنقل. هذا بالإضافة إلى المخلفات من الأعداد الكبيرة من

الدول العربية	مصر
الصحي الغير معالج في البحار. هذا بالإضافة إلى الزحف العمراني العشوائي على المناطق الساحلية.	العائمات البحرية السياحية المختلفة.
إدارة المخلفات والنفايات	
✚ تعد مشكلة المخلفات الصلبة من أهم المشكلات التي تواجه المنطقة العربية، ويليها مشكلة نقص الوعي البيئي وتدهور الموارد المائية، ثم مشكلة التلوث الهواء وتغير المناخ. ✚ سوء الادارة البيئية من أولى أسباب تدهور البيئة في المنطقة العربية بصفة عامة وفي إدارة النفايات والمخلفات الصلبة بصفة خاصة. ✚ عدم الالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية وضعف المؤسسات البيئية وضعف الانفاق الحكومي على البيئة.	✚ يقدر إجمالي كمية المخلفات المتولدة سنوياً من المخلفات الصلبة مايقرب من 88 مليون طن. تمثل المخلفات الصلبة منها 20مليون طن والزراعية 30مليون طن. ✚ يقدر نصيب الفرد من المخلفات البلدية الصلبة في الريف ½ كجم، بينما يصل إلى 1كجم/فرد في المناطق الحضرية. تمثل المخلفات العضوية 50% – 60% منها. ✚ يتم التخلص من المخلفات البلدية في المقالب العمومية والعشوائية. بينما يتم التخلص ب 7% من المخلفات الخطيرة والطبية بالمدافن الصحية الآمنة، ويتم اعادة تدوير 12% فقط من المخلفات البلدية بواسطة القطاع غير الرسمي.

كما تم استعراض أيضاً أهم التحديدات والتهديدات التي تواجه البيئة العالمية والعربية والمصرية والتي من أهمها:

- ❖ **الصيد الجائر والعشوائي وغير القانوني للثروة السمكية.**
- ❖ **دفن النفايات الخطرة وآثرها على النظم الإيكولوجية.**
- ❖ **الاستخراج الجائر للموارد الطبيعية.**
- ❖ **الصيد الجائر للطيور والحيوانات البرية.**
- ❖ **انخفاض عائدات سياحة المناطق البيئية.**
- ❖ **قطع أشجار الغابات.**

وبالنسبة للمنطقة العربية وبالتحديد مصر كانت أهم التهديدات البيئية التي ذكرها التقرير

- ❖ **المبيدات الحشرية والمخصبات الملوثة والمشعة.**

- ❖ إدارة المخلفات.
- ❖ التلوث الصناعي والمخلفات الخطرة.
- ❖ تلوث مصادر المياه ومياه الشرب.
- ❖ ضعف الوعى البيئي.

وفي نهاية العرض تم تقديم أهم الدروس المستفادة في هذا الصدد:

- ❖ إن الاستدامة البيئية ليست عائقاً أمام تحقيق التنمية وإنما هي محركاً لها.
- ❖ إن أهداف التنمية المستدامة تعمل على دمج الاستدامة البيئية والعدالة الاجتماعية داخل التقدم الاقتصادي، وبالتالي فإن الاستدامة البيئية تعد أداة لتحقيق التنمية ورفاهية الإنسان.
- ❖ إن الاعتراف بالفوائد الاقتصادية الملموسة للنظم الإيكولوجية يعد أمراً أساسياً لخلق اقتصادات خضراء شاملة وانتشال الملايين من البشر من براثن الفقر.
- ❖ إن تغير المناخ يشكل تهديداً للأمن والازدهار لجميع المجتمعات، والذي لا يمكن مواجهته إلا من خلال جهودنا الجماعية.
- ❖ إن إهمال مشكلة النفايات والمخلفات وعدم إدارتها بشكل سليم يعد قنبلة موقوتة تهدد سلامة وصحة الأجيال واستدامة الموارد الطبيعية في المستقبل.
- ❖ إن التمويل يعد محوراً أساسياً لتحقيق تطلعاتنا. وخير دليل على ذلك هو تعهد المجتمع الدولي بتقديم نحو 10 مليارات دولار لدعم مبادرة الطاقة المتجددة في أفريقيا.

تمثلت أهم المدخلات والمناقشات بعد العرض في النقاط التالية:

- بالرغم من أن التقرير يدور حول البيئة والأثار السلبية والتهديدات العالمية التي تواجه البيئة، إلا أنه أغفل تماماً موضوع التمويل والحروب والدوافع والأسباب وراءها وتأثيراتها على البيئة.
- المؤشرات الواردة بالتقرير معظمها منخفضة ولم يشر التقرير إلى سبب الانخفاض، فمثلا انخفاض الدول المتضمنة للاتفاقيات عام 2016، هل يمكن تفسيره بأن الدول المنضمة للاتفاقيات خلال العام المذكور هو تراكمي لبقية الدول عام 2015؟ ، وهنا ينبغي للتقارير العالمية خاصةً أن تشير إلى أسباب أي تغيرات سواء بالزيادة أو النقصان.
- المقارنات التي تتم بين التقارير العالمية والمحلية لابد أن تأخذ في الحسبان اختلاف المنهجيات والمجالات التي تركز عليها كل منهما، حيث تركز التقارير المحلية على المشاكل والموضوعات المحلية داخل الدولة بينما تركز التقارير العالمية على المجالات التي تشمل العالم بأثره.
- لم يوضح التقرير المعايير المتبعة في اختيار الدول المقدم لها دعم ضد الكوارث والتهديدات، وفي جزء أخر من التقرير أوضح أن هذا الدعم انخفض عام 2016 مقارنة بالعام 2015.
- عدم ذكر التقرير لأية آليات للإدارة البيئية بالرغم من تأكيده على أن سوء الإدارة البيئية أهم اسباب تدهور البيئة.
- مشكلة انخفاض الإنفاق البيئي الواردة بالتقرير المحلى "حالة البيئة في مصر 2015" هنا ينبغي التأكيد على أن الإنفاق البيئي ليست مسئولية وزارة البيئة وجهاز شئون البيئة فقط، ولكن الوزارات والجهات الحكومية الأخرى مسئولة أيضاً بشكل مباشر عن هذا الإنفاق وعن حماية البيئة خاصة الوزارات المرتبطة بحماية الموارد الطبيعية، على سبيل المثال وزارة الرى والموارد المائية مسئولة عن حماية نهر النيل وبالتالي فإن الاستثمارات التي تواجه لهذه الوزارة لحماية نهر النيل هى استثمارات في مجال الإنفاق البيئي، وهكذابالنسبة لوزارة الزراعة وغيرها، وهنا المطلوب هو كفاءة إدارة هذه الاستثمارات مما يؤدي إلى تحسن في مواجهة القضايا البيئية.
- تم التأكيد على مفهوم المخلفات الصلبة، بأنها المخلفات التي تخرج من الوحدات السكنية والشوارع والورش والصناعات الصغيرة والمستشفيات ووحدات الرعاية الصحية.

- كما تم تعريف مفهوم النفايات بأنها تلك المخلفات التي انعدمت فرص الاستفادة منها وأصبحت غير قابلة للتدوير.
- أغفل التقرير عرض المشاكل والتهديدات البيئية العالمية الرئيسية الأصلية والمعقدة والتي يترتب عليها نوع أخر من التهديدات وتحتاج لمعالجة أخرى.
- لم يشير التقرير للمتسبب في هذه التهديدات والذي خلق مشاكل ضغط على البيئة خاصة وأن هناك توازن بيئي بين مكونات البيئة، ويعتبر تدخل الأنسان هو ما خلق هذا الاضطراب وبالتالي خلق المشاكل والتهديدات التي تواجه البيئة في الوقت الراهن، وهنا يصبح السؤال من المسئول عن هذه التهديدات هل الدول الصناعية أم الدول النامية، أيضاً هل تساهم الدول الصناعية بالقدر الكافي في تحمل مسئوليتها في معالجة هذه التهديدات، وبالنسبة للدول النامية هل تأخذ في الحسبان أثناء مراحل التنمية هذه التوازنات بين مكونات البيئة حتى لاتخلق بالضرورة مشاكل وتهديدات أخرى في المستقبل.

التعقيب على المداخلات

- التأكيد على أن انخفاض المؤشرات كما ورد بالتقرير يرجع لكون التقرير مدمج ولم يوضح أو يشير إلى السبب الرئيسي، وإن كان يمكن اعتبار السبب في ذلك انخفاض التمويل الممنوح من المفوضية الأوروبية خلال عام 2016 مقارنة بعام 2015 مما ترتب عليه انخفاض قيم المؤشرات.
- الاختلاف بين منهجية التقرير المصري والتي تضم العديد من المؤشرات والمعلومات، عن منهجية التقرير العالمي.
- من المؤكد أن المتسبب في التهديدات البيئية الكل سواء دول نامية أومتقدمة، فعدم إتخاذ أى اجراء نحو هذه التهديدات يجعل الكل مساهم، وبالتالي ينبغي المشاركة الجماعية بين الدول المتقدمة والنامية لوضع الحلول والمعالجات الضرورية لهذه التهديدات.